

بناء مؤسسات إقليمية فاعلة:

مهمة ليست مستحيلة



مجلس التعاون العربي للدراسات
Arab League for Studies



هذا الإصدار تم بالتعاون بين منتدى البعثات العربي للدراسات ومؤسسة المجتمع المفتوح.

بناء مؤسسات إقليمية فاعلة: مهمة ليست مستحيلة (ورقة توصيات)
تحرير: زينب سرور
مراجعة: محمد العجاتي
منسق المشروع: نصاف براهمي

تصميم الغلاف / حسن جمال
الإخراج الداخلي / حسن جمال

الطبعة الأولى، القاهرة 2020
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
الترقيم الدولي/ تدمك:

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرابا للإنتاج الثقافي

تليفون: +2-023961548 / موبايل: +2-01030319318

البريد الإلكتروني: elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرابا للإنتاج الثقافي.

**بناء مؤسسات إقليمية فاعلة:
مهمة ليست مستحيلة
(ورقة توصيات)**

تحرير: زينب سرور

مقدمة:

خلال العقود القليلة الماضية شهدت المنطقة العربية ودول الجوار تحولات كبيرة على كافة الصعد الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها. وقد أدت الحروب والنزاعات التي شهدتها المنطقة خصوصاً خلال الآونة الأخيرة إلى إعادة تموضع الدول الإقليمية ضمن تكتلات، وإلى بروز دول إقليمية تحديداً ولعبها دوراً أساسياً في نزاعات المنطقة كتركيا التي شكّلت سوريا بالنسبة لها منذ اندلاع «الربيع العربي» نقطة دخولٍ إلى الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً¹ وإيران، وغيرها من الدول التي لا تربطها حدود جغرافية مباشرة مع الوطن العربي.

وقد أدى ضعف التعاون والتنسيق العربي من جهة وبروز تكتلات عربية جسّدتها مجالس إقليمية فرعية تشكّلت مطلع الثمانينيات ثم «التعاون الثنائي بين دولتين قطريتين عربيّتين، ويمتدّ أحياناً ليشمل دولة ثالثة»² إلى ضعف شديد في مواجهة تلك التحديات كجسم عربيٍّ

1. عاصف الخالدي، ماذا تريد تركيا من الوطن العربي؟، موقع «حفریات»، 3 كانون الثاني/ يناير 2020، <https://bit.ly/2uLJcGf>.

2. ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952 - 2004م، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، طبعة أولى 2009، ص 41.

موحد، الأمر الذي يدفع إلى طرح إشكالية حول مستقبل العمل السياسي العربي المشترك وآليات الدفاع والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مستوى الأمن الغذائي والصحي وغيرها، وكيفية خلق مؤسسة إقليمية، أو إعادة هندسة المؤسسات القائمة بهدف تحسين عملها وجعله أكثر فاعلية.

- اليمين وعداؤه للمؤسسات العابرة للقومية:

خلال السنوات الماضية توالى انتصارات أحزاب اليمين واليمين المتطرف في عدد كبير من دول العالم والتي تحمل توجهات متقاربة ومتفاوتة في آن، «وعلى الرغم من أن تلك التوجهات اليمينية بتجلياتها المختلفة ليست سواء، إلا أنها تتشارك في عدد من السمات العامة سواء في منطقتنا أو في أوروبا أو في الولايات المتحدة. تشمل تلك السمات المقاربة النيوليبرالية الاقتصادية، العداء ولو النسبي للمؤسسية والاندماج في المؤسسات العابرة للقومية، سواء كانت تلك المؤسسات هي الاتحاد الأوروبي أو مناطق التجارة الحرة كما في حالة الإدارة الأميركية الآن تحت حكم ترامب³. وليس خروج بريطانيا مؤخرًا من الاتحاد الأوروبي سوى تكريس للرفض التاريخي لحزب المحافظين الشعبي، الذي يميل إلى

3. محمد المنشاوي، "سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربية: الولايات المتحدة الأمريكية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2019، ص. 5، متاحة على: <http://www.afalebanon.org/ar/publication/8151>/سلسلة-أورق-دراسات-حالة-عن-التغيرات-اللد-2/.

اليمن الوسط، الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، فالحزب «يتبنى رؤية تنزع إلى تكريس هوية بريطانية خاصة تقوم على اعتبار بريطانيا أمة عظيمة وذات تاريخ أصيل، وترفض التماهي مع الأوروبيين، وبسبب هذه الرؤية احتفظت بريطانيا بعملتها الخاصة ولم تنتم إلى منطقة اليورو وظلت تتعامل بحذرٍ مع الاتحاد الأوروبي»⁴ حتى خروجها منه بشكل نهائي. على المستوى العربي، «أدت الانتفاضات في الواقع إلى قيام نظامٍ عربيٍّ جديد، لكن ليس النظام الذي توقعه الأفراد. على الرغم من أن الانتفاضات العربية لم تسفر عن ديموقراطيات جديدة ناجحة، إلا أنها أعادت تشكيل العلاقات الإقليمية، فالقوى العظمى التقليدية، مصر والعراق وسوريا، هي الآن بالكاد دول وظيفية. في حين أن البلدان الخليجية الغنية والقمعية، قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مزدهرة»⁵ يشكّل واقع تصاعد تيارات اليمين الجديد والتيارات اليمينية المتطرفة التي «تقف على أرضية مزيج بين نيوليبرالية اقتصادية وعداء للمهاجرين وخطاب شعبي يرتكز على الهوية والثقافة القوميتين وخطاب المؤامرة»⁶

4. حزب المحافظين، الجزيرة، <https://bit.ly/2vaMcfD>.

5. Lynch, Marc, The New Arab Order, Power and Violence in Today's Middle East, Foreign Affairs, September, October, 2018, <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order>

يمكنكم الاطلاع على ترجمة سحقي سمير العربية للمقالة عبر الرابط الآتي <https://idraksy.net/new-arab-order>

6. وائل جمال، المشاريع العالمية المضادة لليمن الشعوبي، في البحث عن مقاومة

من جهة، وأثر ذلك على العالم العربي والمنطقة وسياساتها وعملها المشترك من جهة ثانية، حاجة ملحة إلى ضرورة إعادة تقييم عمل «جامعة الدول العربية»، المؤسسة الإقليمية العربية الأساس، وتنفيذ التحديات الأساسية التي تواجهها. يكمن التحدي الأساس في خلق دور إقليمي فاعل للجامعة بهدف «العمل على توفير القدرات العربية للتعامل مع النظام العالمي الجديد من موقع يحمي الأمة العربية وكل قطر من أقطارها من مخططات الهيمنة والأطماع الأجنبية».⁷ ومن التحديات التي تواجه الجامعة العربية أيضاً «التحدي الناجم عن مستلزمات الأمن القومي العربي، وخلق الساحة العربيّة من وسائل وترتيبات حماية الأمن الجماعي العربي»،⁸ و«التحدي الذي تطرحه مسألة التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية».⁹ الأمر الذي يشكّل تحدياً في كميّة التعامل مع المسألة خصوصاً في ظلّ حاجة الجامعة إلى «إصلاح هياكل وأساليب عملها، بغية تحسين قدرتها على تحمّل المهام المناطة بها».¹⁰ أما أكبر التحديات التي

عربية، ورقة بحثية ضمن كتاب «التغيّرات في المنطقة العربية وأثر التطوّرات الدّولية: بين تيّارات الشّعوبية والأصوات البديلة»، منتدى البدائل العربي للدراسات، طبعة أولى، القاهرة، 2019، ص 100.

7. عماد عمر محمد عبد الكريم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة الشرق الأوسط بعنوان «دور جامعة الدول العربية في حلّ القضايا العربية» (2011 - 2017)، ص 44.

8. عماد عمر محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص 44.

9. المرجع السابق، ص 45.

10. د. عز الدين شكري فشير، في إصلاح جامعة الدول العربية عرض وتقييم لعمل «اللجنة المستقلة رفيعة المستوى لإصلاح الجامعة العربية»، ضمن أوراق عمل «إصلاح

تواجه الجامعة اليوم فيكمن في التصدي لمسألة «عملية السلام الشامل والعاقل والدائم مع إسرائيل»¹¹ خصوصاً بعد الإعلان عن صفقة القرن، وبلورة موقفها الرافض للصفقة بالإجماع والتحذيرات من تطبيقها بالقوة وتحويله إلى قوة عملية قادرة على اتخاذ قرارات مواجهة.

مؤسسات إقليمية فاعلة: حاجة ملحة

تلعب عوامل عدة دوراً في أهمية العمل على بناء مؤسسة إقليمية فاعلة أو تحسين مؤسسات قائمة، ويكمن العامل الأول في الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى بلورة بُعد سياسي للأمن القومي بسبب «تكاثر الأزمات السياسية في المنطقة العربية وتعددها وتنوعها وتراكمها، كما يزيد تصاعد حدتها خطر التدخل الإقليمي والدولي الذي يهدد بدوره النظام الإقليمي العربي».¹² فقد شهدت الأعوام الأخيرة صعوداً ملحوظاً لليمين عالمياً، كما شهدت المنطقة العربية صعوداً مؤكداً للتيارات اليمينية الإسلامية خاصة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ما أدى إلى نمو وترعرع اليمين في المنطقة العربية بعد 2011 خاصة في مصر والسعودية وتونس. إضافةً إلى الحاجة لمواجهة المخاطر الأمنية القائمة والمحتملة، تأتي الحاجة إلى العمل على إعادة المصداقية للعمل العربي المشترك خصوصاً أن بنية النظام العربي المشترك ككل شهدت في الآونة الأخيرة مرحلة مختلفة على

وتطوير النظام الإقليمي العربي»، معهد الأصفري للمجتمع والمواطنة، ص 102.

11. عماد عمر محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص 45.

12. السفير سمير حسني، نحو مجلس سلم وأمن عربي فاعل وحقيقي، ضمن أوراق عمل «إصلاح وتطوير النظام الإقليمي العربي»، معهد الأصفري للمجتمع والمواطنة، ص 51.

مستوى الأيدولوجيا السياسية والاقتصادية للدول المشكّلة للنظام، تغيير واضح في بنيته وموازن القوى الحاكمة له، واختلاف ظاهر في أولوية القضايا التي يتعامل معها هذا النظام. ويمكن ملاحظة ذلك من التعامل العامّ مع القضية العربيّة الأساس، أي القضية الفلسطينية، ومتفرّعاتها والتي لطالما شكّلت سابقاً نقطة التقاء عربيّة، إذ أتت خطوات ترامب حول إعلان القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل وسحب التمويل للـ«أونروا» ومحاولة تخفيض مدّة تفويضها بمباركة العديد من الدول العربية التي، وإن لم تعلن صراحةً دعمها الشق السياسي للصفقة خصوصاً بعد رفض السلطة الفلسطينية لها حتّى قبل الطرح والمكانة التي ما زالت تحظى بها القضية في وجدان الشارع العربي، غير أنّ تلك الأنظمة لم تعد ترى في إسرائيل عدواً مطلقاً وبالتالي لم يعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ضمن اهتماماتها... وقد أدى ما سبق إلى تدهور مصداقية العمل العربي المشترك كثيراً في السنوات الأخيرة، وأصبحت جامعة الدول العربية عاجزة عن أداء مهامها.¹³

خبرات دولية

على الرغم من وجود تطوّر نوعي في طبيعة القضايا التي تواجه المنطقة، نجدنا لا نزال نتعامل معها بالذهنيّة نفسها، المبنيّة على قواعد وسياق يكادان أن يكونا هما والعدم سواء. وفي وقتٍ «لم تعد الأحزاب

13. إصلاح وتطوير "النظام الإقليمي العربي"، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة ص 14.

التقليدية قادرة على استيعاب رؤى الشباب وتطلعاتهم،¹⁴ بدأت الحركات الشبّانية في الازدياد وراحت تتنوّع وتتعاظم استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق مطالبها. و«تيار الشباب (فكرًا لا عمرًا فقط) (في الحراك العربي) ليس حزبًا أيديولوجيًا واضح المعالم، كما أنه ليس كتلة واحدة متجانسة بشكلٍ كامل، لكنّه تعبيرٌ بدأ عفويًا عن حالةٍ من الغضب والاحتقان من الواقع القائم في العالم العربيّ من جهة، وعن الرّغبة في التّغيير للأفضل والتّطلّع إلى المشاركة الفاعلة».¹⁵ في ظلّ هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى إعادة النّظر بالعمل المؤسّساتي الإقليميّ الجامع، والاستفادة من التّجارب التاريخية والدولية في التعامل مع مسألة إعادة التنظيم والهيكلية وبناء مؤسّسات أكثر فاعليّة وقاسكًا. ويمكن النّظر في هذا الإطار إلى تجربة الاتّحاد الأوروبي الذي خطا مسارًا طويلًا وشاقًا وتدرجيًا وقد «واجه منذ نشأته تحديات هددت استمراريته واستغلّ فرصًا وسّعت نفوذه وعززت شعبيّته».¹⁶

شهد تاريخ أوروبا العديد من محاولات توحيد شعوبها. وعلى الرغم من أنّ الاتّحاد الأوروبي تأسّس رسميًا في 1 تشرين الثاني 1993 وفقًا

14. عزة مصطفى، خطابٌ قديمٌ لم يمت، وجديدٌ في طور التخلّق، دراسة حالة عن «التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربية». <https://bit.ly/2IMtvKq>.

15. بدر الإبراهيم، تيار الشباب العربي في الزمن الثوري، الجزيرة،

16. أبرز المحطّات في تاريخ الاتّحاد الأوروبي، الشرق الأوسط، الاثنين 27 / 5 / 2019، <https://bit.ly/399sLSP>.

لمعاهدة ماستريخت غير أنّ جذوره ومبادئه ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي وتحديداً بعد الحربين العالميتين اللتين شكّلتا نقطة تحوّلٍ في بلورة أسس للتعاون بين الدول الأوروبية، فخلال الخمسينيات «بدأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بتوحيد الدول الأوروبية من أجل تأمين سلام مستدام»¹⁷ وقد تشكّلت من قبل ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، وكان هدفها جعل الحرب بين ألمانيا وفرنسا مستحيلاً.

عُرفت أوّل وحدة جمركية في الأصل باسم «المجتمع الاقتصادي الأوروبي»، وتسمّى في بريطانيا بشكل غير رسمي «السوق المشتركة»، وقد تأسست في اتفاقية روما عام 1975. كانت فترة الستينيات جيّدة للاقتصاد ساعدها توقّف دول الاتحاد الأوروبي حينها عن فرض الرسوم الجمركية عند التجارة مع بعضها البعض»¹⁸ وفي السنوات اللاحقة، «يضاعف الاتحاد الأوروبي من نفوذه في شؤون الاتحاد الأوروبي، وفي عام 1979 يمكن لجميع المواطنين وللمرّة الأولى انتخاب أعضائهم مباشرة»¹⁹ ومع سقوط جدار برلين تغيّر العديد من المعالم والعلاقة بين الأوروبيين. أما في فترة التسعينيات فقد عُقدت معاهدتان «معاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد

The History of the European Union, https://europa.eu/european-union/about-eu/history_en#1945-1959.

18. The history of The European Union ، مرجع سابق.

19. المرجع السابق.

الأوروبي في 1993 ومعاهدة أمستردام في 1999²⁰. ومع الأعوام، تزايد عدد الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي الذي تطوّر بدوره منذ انطلاقتها من جسم تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية. وقد وصف بعض الباحثين والأكاديميين الاتحاد الأوروبي بـ«القوة العظمى الصاعدة» وهم يعتقدون أنّ الاتحاد الأوروبي قوّة عظمى أو سيكون كذلك خلال القرن الحالي، مشيرين في الوقت نفسه إلى أنّ مصطلح «القوة العظمى» تغيّر إلى مصطلحٍ مرتبطٍ بالقوّة الناعمة بدلاً من القوة العظمى العسكرية الخاصة بالقرن العشرين²¹. «وتاريخ الاتحاد الأوروبي يشير إلى الدور القويّ الذي لعبته كلّ من محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية في نجاح الاتحاد الأوروبي، وغياب مثل هذه المؤسسات يُعدّ تهديدًا لأيّ اندماج إقليمي حقيقي»²².

كيف يمكن الماضي قدماً في إنشاء مؤسسات إقليمية فعّالة؟

تطرح الورقة عدداً من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها بهدف إنشاء مؤسسات إقليمية فعّالة أو تفعيل عمل المؤسسات القائمة.

20. المرجع السابق.

21. يمكن في هذا الصدد الرجوع إلى كتاب «The United States of Europe: The New» للمراسل والكاتب الأمريكي Thomas Roy Reid.

22. تجربة الاتحاد الأوروبي في التّكامل والتّوسّع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية، دولتش فيلييه، 2005، <https://bit.ly/2Sq6WaP>.

- خلق منظومة عربية موحدة لا تشكّل المجالس الإقليمية بديلاً لها:
يشكّل النزوع إلى التعاون القطري، كمجلس التعاون الخليجي والمجلس
المغاري ومجلس التعاون العربي، تقويضاً للعمل العربي الجماعي وإضعافاً
له ومساهمةً في انحسار دور باقي الدول العربية على حساب هذه
التكتلات التي نجح بعضها واستمرّ بينما توقّف بعضها الآخر عن العمل.
وتبرز أهمية العمل على إعادة الاعتبار لمفهومَي التكامل العربي المشترك
والأمن العربي المشترك نظراً إلى أنّ «تجارب هذه المجالس الإقليمية
الفرعية أثبتت أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن النظام العربي الجماعي».²³

- على مستوى البنية: من شأن البيروقراطية العقيمة للمؤسسة
التأثير بشكلٍ سلبيّ وكبير على عملها، وبالتالي تتطلب عملية بناء أي
مؤسسة إقليمية فاعلة الأخذ بعين الاعتبار أهمية تحديث مؤسساتها
الفرعية لتلائم القضايا الراهنة التي تشهدها المنطقة وتمتلك قدرًا من
الاستقلالية التي تمكّنها من التعامل مع هذه القضايا بشكلٍ تقنيّ،
وتتمكّن من التواصل والتفاعل بشكل أكبر مع المجتمع المدني.

- على مستوى الهيكل: بحيث يتمّ منح المؤسسة قدرًا أكبر من
الاستقلالية وأن يكون جهازها الإداري مستوعبًا للكفاءة بعيدًا عن
المحاصصات والعمل على ملء نقص الكوادر البشرية، ما يعني جهازًا
إداريًا مستقلًا عن بعثات الدول، تحكمه بالأساس قواعد الحوكمة.

23. ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية العربية، مرجع سابق.

- على مستوى الآليات: تشكّل الأزمات الجسيمة والمتنوعة التي يواجهها العالم العربي تحديًا أمام عملية خلق مؤسسات بديلة تكون قادرة على ردم الهوة بين تطورات الواقع المتسارعة وآليات العمل. ومن شأن سيطرة طرف أو أطراف معينة على تلك المؤسسة الإقليمية تقليص فاعليّة عملها وحرّفه ودفعه باتجاه مصالح الطرف أو الأطراف المهيمنة بما قد يشكّل ابتعادًا عن مواجهة الأزمات الفعلية التي يعاني منها العالم العربيّ ككل، من هنا تأتي أهمية تطوير آليات عمل المؤسسة الإقليمية بحيث تتمكن المؤسسة من التفاعل مع الواقع بعيدًا عن هيمنة طرف أو أطراف عليها، إنما أن يكون عكسها للتوازنات الإقليمية انعكاسًا لتوافقات لا سيطرة وهيمنة، وبطريقة تخدم العالم العربيّ كجسم موحد.

- اعتماد الديمقراطية الليبرالية التي تُعرّف على أنّها عملية مؤسّساتية لاتخاذ القرارات السياسية التي تمثّل الخير العام، من خلال انتخاب أشخاص يعملون لتحقيق إرادة الشعب.²⁴ ومن شأن اعتماد هذه الآلية في المؤسسات الإقليمية تفعيل عملها والمساعدة في تحقيق التعاون من أجل تحديد أولويات العمل العربي المشترك لمواجهة تحديات المنطقة العربية، ووضع استراتيجيات عربية مشتركة لتحقيق التنمية الشاملة.

24. Cas Mudde, ed., *The Populist Radical Right: A Reader*, Routledge Studies in Extremism and Democracy (London; New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2017). p.561.

- تبادل الخبرات مع مؤسسات دولية وإقليمية للاستفادة من تجاربها: كثيرة هي أمثلة التعاون الإقليمية والدولية التي يمكن للعالم العربي تتبّعها كي يستخرج منها دروسًا ملائمة لظروفه وتحدياته، ومناسبة للاستفادة، على المستويين النظري والعملي، من أسس وآليات بناء تلك المؤسسات وكيفية تطوير عملها ومواجهتها للأزمات بهدف بناء مؤسسة فاعلة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية.

- رؤية اقتصادية تكاملية مغايرة: لا ينفصل العالم العربي عن المسار الاقتصادي العالمي وتحدياته، لكنّه يحمل تحديًا إضافيًا نظرًا إلى وضعه الأمني والحروب التي عانى منها طوال عقود، ونظرًا إلى الوجود الإسرائيلي في المنطقة والذي يضاعف التحديات. من هنا تأتي أهمية البحث عن بدائل اقتصادية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يؤثر بدوره على التكاملين الاجتماعي والثقافي.

- دور مكمل وداعم للدول الوطنية: يشكل توفير الأمن القومي خصوصًا مع تكاثر الأزمات السياسية في العالم العربي ركيزة أساسية من ركائز الاستقرار. وفي ظلّ عجز الكثير من الدول الوطنية العربية عن توفير الأمن لمواطنيها خصوصًا بعد الانتفاضات العربية، فإنّ توفير الأمن يصبح جزءًا من مهمة ووظيفة المؤسسة الإقليمية لتجنب الهشاشة التي تعاني منها عدة دول في المنطقة. فعلى الرغم من أنّ أهم عناصر الخطاب السياسي اليميني/ الشعبوي الذي تصاعد بعد تراجع الانتفاضات العربية

هو خطاب الحفاظ على «الدولة الوطنية» من الإرهاب والفوضى والدمار والتدخلات الخارجية، لكن المتأمل لخريطة السياسة العربية يمكنه بسهولة رؤية أن هذه الدولة الوطنية لم تتحقق بقمع الانتفاضات العربية، وعلى الرغم من الاعتماد على المؤسسات الأمنية والعسكرية كركيزة لصنع القرار السياسي في العديد من الدول العربية فإن هذه الدولة الوطنية ظهرت أكثر هشاشة عما كانت عليه قبل الانتفاضات العربية في 2011. لذا من المهم لهذه المؤسسات الإقليمية أن تلعب دوراً مكملًا وداعمًا لهذه الدول أو تقدّم رؤى أخرى بهدف توفير الأمن للمواطنين، لا أن تكون أداةً بيد الدول وسياساتها، ذلك أن المؤسسات الإقليمية لا يمكن أن تحلّ محلّ الدول.

- تفعيل الوكالات أو المؤسسات الفرعية المتخصصة: منذ مطلع الخمسينيات بدأت العلاقات العربية تشهد إنشاء مجالس وهيئات ومجال واتحادات ووكالات متخصصة تعمل ضمن إطار الجامعة العربية ولكن بصورة مستقلة أو شبه مستقلة.²⁵ «وتعدّ المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية، التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية، أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع

25. منها: المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اتحاد إذاعات الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المركز العربي لدراسة الدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، منظمة العمل العربية، الهيئة العربية للطيران المدني، منظمة المرأة العربية إلخ.

الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدّم المشورة والنصيحة في شتى القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصّصها التي تتّصل بالمواطن العربي ولها تأثير مباشر على مستوى معيشتة»²⁶ وبسبب أهمية هذه المنظمات والوكالات من المهمّ الالتفات إلى أهمية صبّ الجهود على تحديثها لتناسب القضايا المعاصرة وتفعيل دورها كي تكتسب قدرةً أكبر على مواجهة التحديات والأزمات المضاعفة التي يعاني منها العالم العربي اليوم، فالمؤسسة الإقليمية منظمّة ذات أهداف وسياسات وتوجّهات عامّة لن تكون قادرة على التصدي للأزمات وتفصيلها كما يجب.

من أجل مؤسسة إقليمية فاعلة:

للعمل على تحقيق هذه الاستراتيجيات السابقة، تقترح الورقة عددًا

من الآليات:

- خلق منظومة عربيّة موحّدة لا تشكّل المجالس الإقليمية بديلاً لها:

وذلك من خلال تمثين ثقافة التعاون بين جميع الدول الأعضاء والبحث عن آية لاستعادة الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف، ويتم ذلك من خلال استبدال ثقافة «الكل أو لا شيء»²⁷ التي انتشرت «في سياسات العديد من

26. دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة القطاع الاقتصادي إدارة المنظمات والاتحادات العربية، القاهرة: يناير 2018.

27. «إصلاح وتطوير النظام الإقليمي العربي»، معهد الأصفري، مرجع سابق، ص 13.

الدول الأعضاء، ما سمح لأي أزمة ناشئة في العلاقات بين دولتين أو أكثر، إلى تهديد وضرب كل إنجاز قائم في مجال آخر، أو إلى منع قيام أي تعاون في مجال آخر».²⁸ ومن الصعب تحقيق ذلك من دون البحث عن الأزمات والمشاكل والمخاطر المشتركة وليس فقط تلك الخاصة بدولة دون سواها أو إقليم دون سواه. وليس المطلوب نفس المجالس الإقليمية بشكل كلي فتلك مهمة غير قابلة للتحقيق وغير معقولة، إنما إبقاء المؤسسات الإقليمية التنسيقية القائمة في إطار المؤسسة الإقليمية الكبرى، أي ربط عمل ومهام والفرق العاملة في المؤسسات الإقليمية بالمؤسسة الكبرى سواءً عبر اتفاقيات أو قوانين أو غيرها.

- اعتماد الديمقراطية الليبرالية: يمكن في هذا الإطار تفعيل آلية انتخاب خاصة بالمؤسسة الإقليمية الكبرى تشترك فيها الشعوب بطريقة مباشرة أو عبر ممثلها في الدول، ولا يمكن أن يتم ذلك من دون الشراكة مع الدول نفسها. ويمكن اعتماد قواعد للتصويت لا تمنح طرفاً أهمية أو سطوة على حساب طرفٍ آخر، وتضع جدولاً لأولويات القضايا الإقليمية التي يجب التركيز عليها والعمل من أجل إيجاد حلول لها. ولا تنفصل الديمقراطية الليبرالية المعتمدة عن ضرورة بناء نظام مساءلة جدي داخل المؤسسة الإقليمية يمنع المزاجية السلوكية السياسية التي تغطي عادةً ضمن المؤسسات الإقليمية المنغمسة دولها في صراعاتٍ وحروبٍ وأزمات.

28. المرجع السابق.

- على مستوى البنية: عبر تصميم تنظيم مؤسسيّ فاعلٍ وتوزيع الاختصاصات بينها وكذلك مهامها ونطاق وآليات عملها، وتحديث هياكل المؤسسة وخلق منظمات فرعية جديدة داخل المؤسسة الأم، وتقسيم العمل بطريقة لا تتعارض فيها مهام العاملين ضمنها أو بينها مع بعضها البعض ولا تؤثر على فاعليّتهم. ويبدأ العمل هنا من «تحديد أهداف العمل العربي المشترك بوضوح والمجالات الخاضعة لكل هدف، يحدّد للعاملين ما يحقّ لهم العمل عليه وما يظلّ خاضعاً لولاية الدول الأعضاء؛ ويحدّد للجميع خريطة تسمح لهم بتخصيص الموارد وتقدير الميزانيات».²⁹ ويمكن هذا الأمر المؤسسة من التواصل والتفاعل بشكل أكبر مع المجتمع المدني ويمكن في هذا الإطار خلق مؤسسات فرعية معنية بالتواصل مع المجتمع المدني، ويمكن عقد اجتماعات وندوات وورشات عمل دورية تسهم في تبادل الخبرات وتتبع القضايا الملحة عبره نظراً إلى علاقة منظمات المجتمع المدني الأكثر قرباً من المواطنين.

- على مستوى الآليات: من المهم جداً الحدّ من سيطرة طرف أو أطراف على سياسات وتطلّعات وآليات عمل المؤسسة. فمن شأن الدور المركزي لدولة معيّنة ضمن مؤسسة إقليمية تقليص فاعلية عمل الأخيرة وتحريفه عن مساره. وهذا ما شهدناه على سبيل المثال في علاقة

29. د. عز الدين شكري فشير، إصلاح وتطوير النظام الإقليمي العربي، معهد الأصفري، مرجع سابق، ص 111.

الجامعة العربية مع الدول الأعضاء ذات التأثير، فالجامعة «لم تستطع أن تلعب دوراً مستقلاً عن الدول الأعضاء ذات التأثير كمصر بالدرجة الأولى والمملكة العربية السعودية بالدرجة الثانية .. كما كان للدور المصري في عمل الجامعة تأثير سلبي على التحول المؤسسي للجامعة .. إذ بقيت الجامعة في معظم الأحيان رديفة للسياسة الخارجية المصرية ومتأثرة بالدور المصري على الساحة الإقليمية».³⁰ ويمكن اعتماد فكرة تدوير الأمانة العامة للمؤسسة أو رئاستها بطريقة لا تعطي غلبة لطرف على آخر وتسمح للجميع تولي القيادة. كما يمكن الحد من الصلاحيات الممنوحة للأمين العام بطريقة لا تنحصر معها القرارات بيده. ولا يقتصر الدور المركزي لإحدى الدول في المؤسسة الإقليمية على الأمانة العامة وحصص القيادة بطرف دون الآخرين، بل إن للسيطرة المالية دوراً كبيراً في التأثير على قرارات المؤسسة وإقصاء الأعضاء الآخرين، لذا من المهم جداً الالتفات إلى تقويض سطوة وسيطرة الطرف أو الأطراف التي تملك الأموال على المؤسسة الإقليمية، ويكون ذلك بتفعيل الديمقراطية والآليات التي تفعل المساواة في اتخاذ القرارات.

- على مستوى الهيكل: وقوامه منح المؤسسة قدرًا أكبر من الاستقلالية التي قد تقلصها الحسابات السياسية للأعضاء وتدخلاتهم. ويمكن العمل

30. د. علي مراد، تطوير علاقة جامعة الدول العربية مع دول الجوار الإقليمي، إصلاح وتطوير النظام، مرجع سابق، ص 22، 23.

على ذلك من خلال خلق جهاز إداري مستقل عن بعثات الدول يتم اختياره وفقاً لآلية تضعها المؤسسة، وتحكمها بالأساس قواعد الحوكمة. ويكون أيضاً تنفيذ الاستراتيجيات وفقاً لهذا المستوى من خلال تحديد شروط معينة لاختيار العاملين في المؤسسة على رأسها الكفاءة والقدرة على العمل، ثم العمل على ملء نقص الكوادر البشرية في المؤسسة وتخصيص ميزانية مناسبة لذلك. وتحتاج هذه التغييرات بالطبع إلى خطة تفصيلية يضعها الخبراء والمفكرون، ويمكن الاستعانة كذلك بخبرات شابة قادرة على طرح رؤى وأفكار جديدة.

- تبادل الخبرات مع مؤسسات دولية وإقليمية للاستفادة من

تجاربها: تشكل تجربة الاتحاد الأوروبي الذي تطورت علاقات دوله، وعلى مدى عقود، من مستوى تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية إحدى أهم التجارب التي يمكن للعالم العربي الاستفادة منها لتطوير آليات عمله المشتركة ومواجهة التحديات. ويمكن في هذا الإطار الالتفات إلى ضرورة «تبني أهداف سياسية موحدة ومحددة بين الدول العربية حيث إن تبني الاتحاد الأوروبي لأهداف سياسية كان من أبرز عوامل نجاحه»³¹، ويمكن العمل على محاكاة مؤسسات الاتحاد الأوروبي الفرعية لرؤية ما يلائم منها العالم العربي. ويساعد تاريخ العلاقة المشتركة بين العالم

31. تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والتوسع، مرجع سابق.

العربي وأوروبا، والأرضيات المشتركة بين الاثنین من العمالة العربیة هناك إلى الاتفاقیات وغيرها، على تفعيل التعاون المشترك بین الاثنین وتبادل الخبرات، إذ یمكن تطوير الاتفاقیات بین الاثنین بما یشمل تبادل الخبرات الخاصة بتطوير آلیات العمل المشترك نفسه. ولا یقتصر استقاء التجارب على الشق النظري، بل یمكن ترجمته عملياً من خلال التشبيك مع المؤسسات الإقليمیة والدولیة النّاجحة لدراسة نقاط الالتقاء والتشابه بهدف الاستفادة من تجربة تلك المؤسسات وتطبیقها بما یتلاءم مع ظروف وتحديات العالم العربي، ویمكن إیكال هذا العمل إلى فريقٍ متخصص.

رؤية اقتصادية تكاملیة مغایرة: یمكن الانفتاح على الأسواق شرقاً
والبحث عن علاقات اقتصادیة نديّة غیر تابعة من شأنها تعزيز الاقتصاد العربيّ وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي. ویمكن على سبیل المثال تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين، والتي أصبحت «ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي وأكبر شريك تجاري لتسع دول عربيّة»³² وذلك على مستوى تطوير مبادرة «الحزام والطريق (الحزام الاقتصادي لطريق الحریر وطريق الحریر للقرن الـ21) التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، والتي تُعتبر خريطة الطريق لتعزيز العلاقات

32. دينغ لونغ، الصين والعالم العربي... نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق، الأحد 15 /5 2016. <https://bit.ly/2tXbjSC>

الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية»³³. كما يمكن العمل على مشروعات البنية التحتية بين الجانبين إذ إنَّ «الدَّول العربية بحاجة ماسَّة إلى تحسين البنية التحتية، والصين قادرة على تمويل وتنفيذ تلك المشروعات»³⁴ وغيرها. ولا تنفصل البدائل الاقتصادية المأمولة عن تلك السياسية، فبهدف تعزيز المكانة العربيَّة من المهمَّ إيجاد حلفاء لقضايا المنطقة عبر الأصوات البديلة التي ظهرت دولياً مثل تجربة سيريزا في اليونان وجيرمي كوربن في بريطانيا وحركات «أنا أيضاً» و«الحيوات السوداء تهَمُّ» وغيرها من الحركات الاجتماعية التي انضوت سياسياً في حملة بيرني ساندرز ثمَّ في جناح «اشتراكيو أمريكا الديمقراطيون» داخل الحزب الديمقراطي، والسَّترات الصفراء في فرنسا، والانتفاضة في السودان.. امتداداً لموجة مقاومة النيوليبرالية خصوصاً في ظلَّ الأزمة الخانقة التي تعانيها، وما يجمع بين كل هذه التجارب السياسية والتنظيمية في لحظات صعودها (سيريزا وبوديموس وكوربن وساندرز) من جهة، وما يجمعها بتطلَّعات وهموم وتحديات العالم العربي، أنَّها تنطلق من برامج مضادَّة للتكشف والتمييز الطبقي والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، الأمر الذي بات بحاجة إلى تغييرٍ جذريٍّ نظراً إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والهجرة في العالم العربي.

33. المرجع السابق.

34. المرجع السابق.

- دور مكمل للدول الوطنيّة: نظراً إلى ازدياد أهمية الأبعاد السياسية للأمن القومي العربي وضعف الدولة الوطنية عن تقديم توفير الأمن لمواطنيها، يمكن في هذا الإطار للمؤسسة الإقليمية أن تعمل على إنشاء مؤسسات مهمتها حفظ الأمن، على غرار «مجلس السلم والأمن العربي» مع دراسة مكثفة لمواطن الخلل والضعف فيه وكذلك إخفاقاته في أغلب المواضع التي تُعنى بالأمن. ومن المهمّ إبرام اتفاقيات إقليمية ودولية تكون فيها المؤسسة الإقليمية من موقع قوي قادر على فرض شروطه بما يحفظ أمن وسلامة المواطنين العرب. ومن المهمّ أيضاً دراسة نقاط قوة وضعف أي اتفاقيات إقليمية مبرمة سابقاً وتُعنى بالأمن.

- تفعيل الوكالات أو المؤسسات الفرعية المتخصصة: يتطلّب تطبيق تفعيل دور هذه الوكالات والمؤسسات والهيئات الفرعية أن تكون أولاً مرتبطة بالقضايا الآنية أكثر، وكذلك القضايا والأزمات الأكثر إلحاحاً. وأن يتمّ العمل على استقلالها أكثر عن المؤسسة الأم ولكن أن يتمّ في الوقت نفسه تفعيل أداة للضبط والربط بين عملها ونشاطاتها ونشاطات المؤسسة الإقليمية الأم من جهة ثانية كي لا يصير هناك ازدواجية في العمل أو ضياع للمسؤوليات والمهام، أي أن يتمّ عمل اتفاقات، متواءمة مع مستوى الاستقلالية عن المؤسسة الأم، تربط الأخيرة بالمؤسسات الفرعية وتنسّق عملها، وأن يكون لها فرق عمل متخصصة تبعتها عن أي تيارات وتجاذبات سياسية قد تؤثر على المؤسسة الأم وعلى عملها.

الخاتمة

«تمثل المرحلة الحالية منعطفًا رئيسيًا في عالم عربي يتغيّر بسرعة وعمق»³⁵ وقد أخفقت السياسات العربية الإقليمية السابقة في إحداث تغيير حقيقي وفاعل وتأمين الاستقرار على كافة الصعد. وبينما يعيش العالم العربيّ أصعب مرحلةٍ في تاريخه الحديث، تبرز الحاجة إلى البحث عن مؤسسات إقليمية بديلة تعمل بفاعلية لمواجهة التحديات. ولا تقدّم الورقة استراتيجيات صعبة التحقيق، بل على العكس، هي تشكّل القاعدة الأساس لعمل أي مؤسسة إقليمية تهدف إلى مواجهة التحديات، فتحديث هياكل المؤسسة وتبادل الخبرات واعتماد الحوكمة والبحث عن بدائل اقتصادية كلّها أمورٌ قابلة للتطبيق ما إذا توفّرت الإرادة لذلك، الأمر الذي من شأنه بالدرجة الأولى إعادة ثقة الشعب العربي بمؤسسته الأم، وتمتين علاقة الدول العربية بعضها ببعض لتهميش خلافاتها حتى تتمكن من مواجهة الأخطار المتعاضمة، التي إذا لم تتمّ مواجهتها وفق رؤيةٍ عربيّةٍ مشتركة فستؤدّي إلى تشتّت وتفتّت الكيان العربي إلى كياناتٍ هشة.

35. سمير حسني، نحو مجلس سلم وأمن عربي فاعل وحقيقي، إصلاح وتطوير النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص 51.

